

مرحباً أعزائي،

نقرأ المقالات التالية ثم نتناقش ونتحاور في مضمونها:

المقالة الأولى:

[بتصرف عن اندينديت بالعربية](#)

فيلم "جنين - جنين" الفلسطيني في أروقة المحاكم منذ 17 عاماً

جنود إسرائيليون يطالبون المخرج محمد بكري بدفع تعويضات مالية تصل إلى 700 ألف دولار



بدأت قصة المخرج والممثل الفلسطيني محمد بكري قبل 17 عاماً، وبالتحديد بعد فيلمه "جنين-جنين"، الذي تحدّث فيه عن اجتياح الجيش الإسرائيلي مخيم جنين بالضفة الغربية عام 2002، في عملية سُمّيت آنذاك "الصور الواقي"، وفيه يوثق الجرائم التي ارتكبتها الجيش بحق المواطنين الفلسطينيين من قتل وتنكيل وغيرهما، ويضم شهادات لسكان المخيم من كل الفئات العمرية، الذين رواوا ما رأوه وتعرضوا له في أبريل (نيسان) ذلك العام، إضافة إلى مشاعرهم آنذاك.

أمّا عن تصوير الفيلم فكانت الفكرة، حسب بكري، بعدما شارك في تظاهرة شرق جنين للمطالبة بوقف التصعيد، ومرّ جندي إسرائيلي وفتح النار على المتظاهرين، فأصيبت الفنانة فلنتينا أبو عقصة، وبقيت بالمستشفى فترة طويلة.

الرقابة تمنع العرض لأنه "أحادي الجانب"

بعد إنجاز الفيلم في السنة نفسها، قررت الرقابة الإسرائيلية منع عرض الفيلم، لأنه "أحادي الجانب، ويربك المشاهد، ويوهمه بأن الجيش الإسرائيلي ارتكب مجازر بحق الفلسطينيين"، حسب ما ورد في القرار آنذاك.

لكن المخرج بكري قدّم التماساً للمحكمة العليا الإسرائيلية لعرضه، وتمت الموافقة عليه بعد عامين من قبل المحكمة، التي نوهت إلى "أن لا أحد يحتكر الحقيقة".

وبعد السماح بعرض الفيلم عام 2004، قدّم خمسة جنود إسرائيليين شكوى قضائية ضد بكري، مطالبين بتعويض مالي يبلغ مليونين و700 ألف شيكل (نحو 778 ألف دولار)، لأنّ هذا الفيلم فيه كذب وتشهير بهم وجرح لمشاعرهم، خصوصاً أنهم كانوا ممن شارك في عملية السور الوافي. لكن بكري قال إنه "لا يعرف هؤلاء الجنود، ولم يظهروا في الفيلم لا بالاسم ولا الصورة".

وعلى أساس ذلك، أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا قراراً قبل سنوات ترفض فيه دعوى الجنود، لعدم وجود صور لهم في الفيلم، لكنّهم عادوا وقدّموا التماساً للمحكمة، فرجعت القضية إلى أروقة المحاكم.

لاحقاً قررت الرقابة الإسرائيلية منع عرض فيلم "جنين - جنين" مرة أخرى، لكن المحكمة سمحت بعرضه عام 2010، لاغية بذلك قرار الرقابة، وكان من أبرز من شارك في حملة منع الفيلم هو المستشار القضائي للحكومة الياكيم روبنشتاين.

في المقابل، كان هناك احتجاج على تدخل الرقابة، ليس من الفلسطينيين ونواب الكنيست العرب فحسب، بل طالب مثقفون إسرائيليون بإلغاء الرقابة المفروضة والسماح بالعرض.

المقالة الثانيّة:

بتصرّف عن [موقع غلوبس](#)

طلبت إدارة المحاكم جوجل بإزالة المقالات التي تنتقد القضاة

تم تقديم الطلبات كجزء من طلب "فريق منع التشهير ضد القضاة عبر الإنترنت"، على الرغم من أن بعضها لم يتضمن تحريضًا أو انتقادًا كبيرًا على الإطلاق.



عملت إدارة المحاكم مع شركة جوجل إسرائيل على إزالة وفرض الرقابة على المقالات الناقدة ضد القضاة، حتى تلك التي لا تتضمن أي تحريض أو انتقاد غير شرعي. هذه الأعمال، التي يُزعم أنها نُقِدت من دون سلطة وفي أثناء انتهاك حرية الصحافة، كشفتها ناثانيال بندل لأول مرة في صحيفة هآرتس.

تم تقديم طلبات من قبل إدارة المحاكم لشركة غوغل، كجزء من عمل "فريق منع التشهير بالقضاة على الإنترنت"، والذي يعمل بشكل روتيني ضد المنشورات التشهيرية أو التحريضية ضد القضاة على شبكات التواصل الاجتماعية. طلب الفريق من غوغل، أن يُزيل من نتائج البحث منشورات لصحف ومواقع إلكترونية مثل: هآرتس، دا ماركر، غلوبس، وفقًا لبندل، تم ذلك في بعض الحالات حتى بدون تحديث وسائل الإعلام ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، لم تبلغ إدارة المحاكم وزارة العدل بأن موظفيها عملوا على إزالة المعلومات، ولم يبلغ المحامي العام للمحكمة، المحامي باراك ليزر، عن ذلك عندما راجع العمل الجماعي للكنيست.

المقالة الثالثة:

يتصرّف عن [موقع غلوبس](#)

غرد ليبرمان "مبروك للجيش الإسرائيلي" - وتم حذف التغريدة بأمر رقابي.

غرد عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان على تويتر تهنئة للجيش الإسرائيلي على حسابه على تويتر هذا الصباح باعتقال قتلة رينا شينراف. المتحدّث باسم حزب "إسرائيل بيتنا" قام بنشر التغريدة، ولكن بعد بضع دقائق تم حذفها وكذلك الرسائل التي وزعها المتحدّثون ، لأن الرقابة في هذه المرحلة لم توافق بعد على نشر المقال.



وزير الدفاع السابق عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان غرد تهنئة للجيش الإسرائيلي على حسابه على تويتر هذا الصباح (الإثنين) بمناسبة القبض على قتلة رينا شينراف حيا. تم توزيع التغريدة من خلال نظام المتحدّث باسم حزب "إسرائيل بيتنا"، ولكن بعد دقائق قليلة تم حذف الرسائل التي تداولها المتحدّثون، إذ في هذه المرحلة لم تكن الرقابة قد وافقت بعد على نشر المقال، لكن التغريدة انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي، وبعد فترة سمحت الرقابة بنشر المقال ، لكن فقط من تغريدة ليبرمان دون إعطاء تفاصيل عن المقال نفسه.

المقالة الرابعة:

بتصرّف عن [موقع كلكليست](#)

تمّت الموافقة على قانون الرقابة على فيسبوك في إسرائيل للقراءة الثانية والثالثة

ناقشت لجنة مشتركة صباح اليوم تفاصيل القانون الجديد الذي سيتمكن من حذف المشاركات التي تسيء إلى المشاعر الدينية أو التي تتضمن عنصرياً من التشهير وازدراء المحكمة وسب الموظفين. عضوة الكنيست سويدي لوزارة العدل: "احذروا من التعدي على حرية التعبير والتظاهر"

تمت الموافقة صباح اليوم (الأحد) على قانون فيسبوك"، الذي يمنح الحكومة سلطة فرض الرقابة وحذف المحتوى على شبكة التواصل الاجتماعي، للقراءة الثانية والثالثة ومن المتوقع أن يتم الحصول على الموافقة النهائية من قبل الكنيست في وقت قريب هذا الأسبوع.

وافقت لجنة الكنيست المشتركة التي ناقشت القانون بوجود عدد قليل من أعضاء الكنيست وبأغلبية ثلاثة مؤيدين وبدون معارضة.

قال رئيس اللجنة، عضو الكنيست نيسان سلومينسكي (البيت اليهودي) ، في نهاية المناقشة، إن صياغة مشروع القانون المصادق عليه تشكل توازنًا سليمًا بين الحاجة إلى حماية السلامة العامة وتجنب التعدي على حرية التعبير. وأضاف "في هذا القانون وجدنا حل وسط ، قد يكون مبتكرًا لكنه سيقوم بالواجب".

وقالت عضو الكنيست ريفيتال السويدي (المعسكر الصهيوني): "هذا القانون كان يجب أن يطبق فقط على المحتوى الذي يحوي تحريضًا للإرهاب. أنا أعتقد بأنّ لـ Google و Facebook و YouTube ، القدرة على مراقبة المحتوى وإزالته بأنفسهم. إنّي أخاطب وزارة العدل ووزارة الأمن الداخلي، كونوا حذرين. هذا شيء يجب القيام به بحذر، احرصوا على عدم المساس بحرية التعبير أو الحق في الاحتجاج".